



النسخة المعدة للإلقاء

وعود ينبغي الوفاء بها — إجراءات السياسة المطلوبة لتأمين التعافي العالمي

كلمة السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي
في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي
واشنطن العاصمة، 24 سبتمبر 2012

مقدمة: الوفاء بالالتزامات

مساء الخير، أود تقديم الشكر لمعهد بيترسون على دعوتي هنا اليوم. وأود الإشادة على وجه الخصوص بالسيد فريد برغستن، الذي سيتترك منصبه كمدير للمعهد في نهاية هذا العام، ونحن نتطلع إلى مواصلة التعاون الوثيق مع خلفه السيد آدم بوسن.

لقد قدم "فريد" مساهمات عديدة خلال تاريخه المهني المتميز، وسمحوا لي في هذا المقام أن أشير إلى اثنين من صفاته التي تجد صدقاً خاصاً في نفسي. الأولى هي إخلاصه لمهمة ترسيخ *الاعتبارات العالمية* في أذهان صانعي السياسات على المستوى المحلي — وهي مهمة لا يستهان بها. أما الثانية فهي إيمانه القوي بأن *إجراءات* السياسة الاقتصادية تحقق النتيجة *المطلوبة*. والناس لا يتفقون دائماً مع رأي "فريد" — أنا نفسي لم أتفق معه في كل الأمور! لكنني أقدر له دائماً استعداداه لتبنيه صناعات السياسات إلى القضايا الشائكة. وسوف نظل نعول عليه في القيام بهذه المهمة مستقبلاً.

في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، سيجتمع في طوكيو صناعات السياسات الاقتصادية من جميع أنحاء العالم للمشاركة في الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وستكون هذه فرصة ملائمة لحصر التقدم الذي حققه الاقتصاد العالمي وكذلك — وهو الأهم — العمل المتبقي الذي لم يتم إنجازه بعد.

الواقع أن هذه هي رسالتي إليكم اليوم: هناك حاجة ملحة لتنفيذ إجراءات السياسة اللازمة لتأمين التعافي العالمي.

وتحضرني في هذا المقام قصيدة الشاعر روبرت فروست التي يقول فيها: "أمامي أميال طويلة أقطعها قبل أن أنام ...
وعليّ وعود قطعها يجب أن أفي بها."

وقد قطع صناع السياسات – على كثير من المستويات – وعودا على درجة كبيرة من الأهمية. وأود أن أركز اليوم على
كيفية الوفاء بها والسبب وراء أهمية ذلك.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أولاً أن أتحدث قليلاً عن وضع الاقتصاد العالمي.

الآفاق العالمية

في غضون أسبوعين، سوف يعلن الصندوق في طوكيو آخر تنبؤاته لمستجدات الأوضاع الاقتصادية. وأود أن أركز اليوم
بالتحديد على اتجاهها العام.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإشارة إلى أنه قد تم بالفعل اتخاذ قرارات كثيرة صائبة. فالمبادرات التي أطلقتها مؤخرا كبرى البنوك
المركزية – برنامج البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات من خلال المعاملات النقدية المباشرة (OMT)، وبرنامج
التيسير الكمي 3 (QE3) الذي أطلقه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبرنامج شراء السندات الموسع التابع لبنك اليابان
المركزي – كلها كانت إشارات قوية بأن السياسة الاقتصادية في الاتجاه الصحيح.

هذه المبادرات تشير إلى مسار العمل القادم وتتهيئ الفرصة للبناء على ما سبق إجراره؛ فرصة لإحداث تحول جذري في
الأزمة.

وبينما كانت البنوك المركزية بعيدة عن الصواب في فترة "الكساد الكبير" فتسببت في تسارع وتيرة الأزمة، هناك احتمال
كبير بأن يكون لها دور كبير أيضاً في إخراج الاقتصاد العالمي من الركود الكبير الحالي.

لكن علينا ألا نستبق الأحداث. فالاقتصاد العالمي لا يزال محفوفاً بعدم اليقين، لا يزال بعيداً عما ينبغي أن يكون عليه.
الوضع أشبه بأحجية تركيب الصور، حيث توجد بعض القطع في مكانها الصحيح، ونحن نعرف الشكل الذي ينبغي أن تكون
عليه الصورة، لكن علينا تركيب كل القطع حتى تكتمل.

وسيتوقف ذلك على الوفاء بالتزامات السياسة الاقتصادية التي تم التعهد بها، وهو مشوار لا يزال طويلاً.

ولا تزال توقعاتنا تشير إلى حدوث تعاف تدريجي، لكن من المرجح أن يكون النمو العالمي أضعف قليلاً مما توقعنا حتى
في شهر يوليو الماضي، وقد اتخذت تنبؤاتنا اتجاهها عاماً تنازلياً على مدار الاثني عشر شهراً الماضية.

وهناك عدد من العوامل يتقل كاهل الاقتصاد العالمي، أبرزها على الإطلاق عنصر عدم اليقين — عدم اليقين بشأن ما إذا كان صناع السياسات يستطيعون الوفاء بوعودهم وما إذا كانوا **سيفعلون** ذلك بالفعل.

وقد بدأ ذلك يُحدث أثرين حقيقيين بالفعل: تفاوت متزايد بين مصائر اقتصادات منطقة اليورو، وتعاف واهن في الولايات المتحدة.

ونحن نشهد الآن آثارا أخرى تمتد بالتدريج إلى أنحاء العالم: تباطؤ اقتصادي في الأسواق الصاعدة؛ وقلق كبير في بلدان الدخل المنخفض إزاء تزايد أسعار الغذاء وتقلب أسعار السلع الأولية؛ وشعور متنام بالإحباط في مختلف بلدان الشرق الأوسط.

وفي نفس الوقت، هناك احتمال بأن يزداد عمق الكثير من المشكلات الكبيرة التي خلفتها الأزمة، وأن تصبح صعبة إلى درجة يتعذر علاجها. ما المقصود بذلك؟

أقصد بذلك الآثار السلبية الدائمة التي تخلفها البطالة والتكلفة الإنسانية الباهظة — لا سيما بين الشباب، وخاصة في بلدان مثل اليونان وإسبانيا، حيث لا يكفي النمو لتوليد فرص العمل اللازمة.

أقصد بذلك الأعباء الدائمة التي يفرضها ارتفاع الدين العام — الذي أصبح الآن في مستويات قلما شهدناها منذ الحرب العالمية الثانية. وبالنسبة للعديد من الاقتصادات، سيستغرق الأمر في الظروف الحالية عدة سنوات من التصحيح المالي حتى تعود إلى مستويات ما قبل الأزمة. ومرة أخرى، بدون النمو الكافي، ينبغي ألا نخدع أنفسنا بشأن المشقة التي سنتطوي عليها هذه الجهود.

أقصد بذلك التكاليف الدائمة التي تترتب على ضعف أداء القطاع المالي. ومن المثير للقلق أن طاقة تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها — وغيرها من الإصلاحات اللازمة — قد بدأت تتراجع. وكثيرا ما أُسأل عما إذا كان القطاع المالي قد أصبح الآن، بعد خمس سنوات من بداية الأزمة، أكثر أمانا مما كان عليه قبلها. ويكون جوابي: "ليس بعد، رغم ما تحقق من تقدم حقيقي".

وقد يبدو كل ذلك محبطا إلى حد ما. لكنني أود أن أؤكد لكم أننا لم نغفل رد الفعل تجاه ما أعلن مؤخرا بشأن السياسات الاقتصادية، إنما شهدنا ردود أفعال إيجابية من الأسواق قبل أن يتضح أنها قصيرة الأجل.

ونحن نحتاج هذه المرة إلى ارتداد إيجابي مستمر، وليس مجرد ارتداد. وحتى يكون الأمر مختلفا هذه المرة، نحتاج إلى اليقين، وليس عدم اليقين. نحتاج من صناع القرارات أن يكون متخذي إجراءات فعلية. نحتاج إلى الإنجاز.

وفي هذا السياق، أود التركيز على ثلاث مجموعات رئيسية من التحديات أمام السياسة الاقتصادية:

- ألف-** جدول الأعمال الذي لم يكتمل بعد بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة – وكلاهما يمثل مخاطر كبيرة في الوقت الراهن؛
- باء-** الضغوط المتصاعدة في بقية العالم؛
- جيم-** الالتزامات التي يتعين على الصندوق الوفاء بها أيضا.

نحن **جميعا** لدينا وعود يجب الوفاء بها.

ألف – التحديات أمام أوروبا والولايات المتحدة

من الواضح أن **أوروبا** لا تزال مركز الأزمة حيث يجب أن تتم الإجراءات الأكثر إلحاحا. وقد رأينا سلسلة من الرسائل والخطوات على مستوى السياسة الاقتصادية – مثل برنامج إسبانيا لإعادة رسملة البنوك – حتى قبل القرار الذي اتخذته البنك المركزي الأوروبي في مطلع هذا الشهر. واستمر دعم الأسواق، وهي تريد أن ترى الآن التنفيذ المنسق – عدة لاعبين يشتركون في مباراة واحدة.

والقضية التي تشغل بال الجميع في الآونة الأخيرة هي الحاجة إلى اتحاد مصرفي قوي وفعال. وقد نادينا بذلك لفترة من الوقت. ولا نزال نعتقد أنه ينبغي بدء هذه الخطوة في أسرع وقت ممكن – لكسر الحلقة المفرغة بين البنوك والكيانات السيادية.

وسوف يقتضي هذا أن يفي قادة منطقة اليورو بالتعهدات التي قطعوها في 29 يونيو – بإنشاء آلية رقابية موحدة والسماح بإعادة الرسملة المباشرة للبنوك.

وقد دعونا باستمرار أيضا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة الأخرى: تنفيذ "جدار الوقاية" المالية الأوروبي – لا سيما آلية الاستقرار الأوروبية؛ وتنفيذ الخطة المتفق عليها بشأن الاتحاد المالي؛ وعلى المستوى القطري، تنفيذ البرامج الضرورية لتحقيق النمو، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنافسية.

ونظرا لحجم المشكلات التي تواجه بلدان منطقة اليورو المتضررة من الأزمة، فإن هذه البرامج بالغة الصعوبة – كلنا يدرك ذلك.. وندرك أيضا أنه لا بديل للإصلاحات الهيكلية وتدابير التصحيح المالي اللازمة للعودة إلى المسار الصحيح.

ويجب أيضا تصميم البرامج حسب احتياجات كل بلد معني، ومراعاة توازنها لضمان التكافؤ في اقتسام أعباء التصحيح. وفي نفس الوقت، يجب على المجتمع الدولي أن يدرك الجهود الهائلة التي تبذلها هذه البلدان، وأن يقدم لها الدعم الذي تحتاج إليه، بما في ذلك التمويل.

ومن جانب الصندوق، نحن ننظر بتفاؤل في إمكانية إتمام هذه المهام بأسرع وقت ممكن وبأقصى درجة ممكنة من المرونة: إبطاء وتيرة التصحيح المالي حيثما دعت الحاجة لذلك؛ والتركيز على التدابير بدلا من التركيز على الأهداف؛ والأهم من ذلك مواصلة التركيز ليس على النقش وحسب، وإنما أيضا على النمو، حيث نعتقد أن التوفيق بينهما أمر ممكن وأنه ينبغي ألا يوجد تعارض بينهما.

ولا يزال عدم اليقين في منطقة اليورو هو أكبر المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي اليوم. ولكن، كما تعلمون، هناك خطر جسيم آخر في الولايات المتحدة.

ومصدر القلق الملح حاليا هو أن القانون الحالي ينطوي على تقليص حاد للعجز بنحو 4% من إجمالي الناتج المحلي في العام القادم. وسيؤدي هذا بالفعل إلى الإلقاء باقتصاد البلاد في "منحدر مالي" - بحيث ينخفض النمو بمقدار يصل إلى 2%. ويمكن أيضا أن يصل الأمر إلى تشديد الأوضاع بشكل حاد إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق حول رفع الحد الأقصى للديون.

ونحن جميعا ندرك أن الجداول الزمنية السياسية تؤثر على توقيت القرارات المهمة. ويصدق ذلك في كل مكان. ولكن أجواء عدم اليقين الراهنة تشكل تهديدا خطيرا على الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر اقتصادات العالم، وعلى الاقتصاد العالمي.

وكلنا نأمل أن يتضح الموقف السياسي في وقت قريب، وأن تصاحب هذا الوضوح إجراءات لتجنب "المنحدر المالي"، إلى جانب خطة عملية لتخفيض الديون تدريجيا على المدى المتوسط.

ومن الضروري للعالم كله أن تنفذ الولايات المتحدة الإجراءات التي وعدت بها.

باء - التحديات أمام بقية أنحاء العالم

إنها ليست قصة أمريكية أو أوروبية فقط، بطبيعة الحال. فكل بلد من بلدان العالم عليه التزامات يتعين الوفاء بها.

وهناك جوانب أوفت فيها البلدان الصاعدة وذات الدخل المنخفض بواحد من أهم الوعود. فعندما وقعت الأزمة، كانت هي الضوء الظاهر في الظلام. وتمكنت الأسواق الصاعدة من قيادة الاقتصاد العالمي عندما احتياجه لذلك، وكانت البلدان منخفضة الدخل مستعدة تماما لهذه التطورات.

غير أنه بعد عدة سنوات من النمو بالغ القوة، بدأت هذه الديناميكية تتحول، وتبدد وهم "انفصام الرابطة".

وبدأ النشاط يتباطأ في الأسواق الصاعدة الرئيسية. وبالتالي، يجب عليها أن تواصل الإجراءات اللازمة لكي تصل إلى مركز يتيح لها أن تقود النمو العالمي في المستقبل. وينبغي أن يكون التركيز على مواجهة مواطن الضعف – سواء كانت داخلية أم خارجية.

وقد يعني ذلك بالنسبة لبعض البلدان إرجاء تشديد الأوضاع النقدية والمالية، أو حتى تقديم دفعة تشيطية إضافية – كما أعلنت الصين في الآونة الأخيرة مثلا. أما البعض الآخر فعليه أن يتأكد من أن النمو الائتماني المرتفع لا يهدد الاستقرار المالي أو يعرض النمو المستقبلي للخطر. وبالنسبة لجميع البلدان، يتمثل مفتاح الحل في الاستعداد لاحتمال انتقال التداعيات من أنحاء أخرى في العالم.

ويمكن أن يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة في هذا الخصوص. فلدينا خط الائتمان المرن (Flexible Credit line – "FCL") وخط الوقاية والسيولة ("PLL" – Precautionary and Liquidity Line)، وكلاهما من الأدوات التي صممت خصيصا في الآونة الأخيرة لكي تبعث على الاطمئنان في أوقات عدم اليقين. وقد لمست صحة ذلك كل من كولومبيا والمكسيك والمغرب وبولندا.

أما البلدان منخفضة الدخل، فقد كان أدائها جيدا نسبيا خلال الأزمة. لكنها اليوم أكثر تعرضا لتحولات في مصيرها الاقتصادي.

ولا أعني هنا التداعيات التي يحتمل انتقالها من الاقتصادات المتقدمة فقط. إنما أعني أيضا تأثير تباطؤ النشاط في الأسواق الصاعدة التي تربطها صلات بعدد كبير منها.

وما أعنيه أيضا هو ارتفاع أسعار الغذاء العالمية بنسبة 20% منذ شهر يونيو. لنأخذ الذرة والقمح على سبيل المثال – حيث ارتفعت أسعارها بنسبة 25% في شهر يوليو وحده. فالبلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد هذه الحبوب مثل ليسوتو، التي أُضيرت أيضا من موجة الجفاف، هي بلدان معرضة للخطر بصفة خاصة.

وقد كانت جودة السياسات المطبقة في هذه البلدان بمثابة درع واق لها من مغبة الأزمة. وسيكون استمرار هذه السياسات عالية الجودة عاملا مساعدا لها في درء الصدمات المستقبلية أيضا.

وفي نفس الوقت، يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم عوناً أكبر لهذه البلدان حتى تتمكن من مساعدة نفسها. ويشمل ذلك ضمان توافر الموارد الكافية لتمويل الإقراض الميسر الذي يقدمه الصندوق في السنوات المقبلة – وسأدفع بقوة في هذا الاتجاه حتى اجتماعنا في طوكيو.

وبالتأكيد ستكون منطقة الشرق الأوسط محورا أساسيا آخر في مناقشات اجتماعاتنا السنوية. وقد أصبنا جميعا بالصدمة والحزن إزاء أحداث الأسابيع القليلة الماضية. ونظرا لما بذل من تضحيات وما تم تحمله من معاناة، تزداد أهمية التركيز على الصورة الأكبر، أي التحول الواعد الذي بدأت به التطورات في المنطقة العربية.

إن اجتياز مرحلة تغيير النظام لا يكون سهلا أبداً – وهذا التحول هو تحول تاريخي. فالأمر يستغرق وقتا حتى تنتهي الحكومات الجديدة من وضع الاستراتيجيات وبناء توافق الآراء والمضي قدما نحو تحقيق هدف مشترك. والأمر يستغرق وقتا أيضا حتى يتم بناء الأساس اللازم للنمو الشامل وتوظيف العمالة – وهما جوهر التحول الحقيقي. ولا بد من البدء بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتحتاج هذه التحولات إلى الدعم الخارجي أيضا، وليس المالي فقط، إنما الدعم بالاستثمار الأجنبي المباشر وإتاحة النفاذ إلى الأسواق والمساعدة الفنية. وبينما كثفت بعض الجهات المانحة الثنائية جهودها في هذا الصدد، فإن كثيرا من الأعضاء في "شراكة دوفيل" للمانحين الدوليين لم يفوا بعد بحجم التعهدات التي كانت منتظرة منهم. وعد آخر يجب الوفاء به.

ويواصل صندوق النقد الدولي، من جانبه، دعم العديد من البلدان المعنية – من خلال تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتمويل. وقد تعهدنا بالفعل بتقديم أكثر من 8 مليارات دولار أمريكي لثلاثة بلدان.

وهناك نفع كبير يعود على العالم من نجاح التحول في منطقة الشرق الأوسط – ويجب علينا جميعا، بما فينا صندوق النقد الدولي – أداء الدور المنوط بنا.

جيم – التحديات أمام الصندوق

ويقودني هذا إلى النقطة الأخيرة في حديثي: التحديات التي تواجه الصندوق وكيف ينبغي أن نتحرك لمواجهةها. فالاقتصاد العالمي متغير، مما يعني أن على الصندوق التكيف مع هذه التغيرات حتى نتمكن من تلبية الاحتياجات المتغيرة لبلداننا الأعضاء من جميع أنحاء العالم.

ويجري العمل على تحقيق جانب كبير من هذا الهدف حاليا، ولا سيما في ثلاثة مجالات:

أولاً، في مجال دعم الاستقرار العالمي – وهو اختصاص الصندوق الأساسي – نعمل على تعزيز نشاطنا الرقابي، وبذل مزيد من الجهود لتحقيق التواصل بين البلدان والتركيز على استقرار النظام ككل. وهنا أود تسليط الضوء على ثلاثة تحسينات:

- اتخاذ قرار جديد يقضي بإجراء تحليل أعمق للتداعيات والآثار العابرة للحدود؛
- إصدار تقرير جديد بشأن القطاع الخارجي يهدف إلى تعزيز دقة تقييمنا لسياسات البلدان من منظور متعدد الأطراف، بما في ذلك سياسات أسعار الصرف؛
- زيادة التركيز إلى حد كبير على تحليل القطاع المالي ذي الأهمية الحيوية.

ثانياً، حتى نكون أكثر قدرة على تقوية شبكة الأمان المالي العالمية، قمنا مؤخراً بزيادة ذخيرة الموارد المتاحة لنا – حيث قدم 37 بلداً مساهمة استثنائية قدرها 456 مليار دولار لدعم موارد الصندوق. وكما ذكرت، نحن نعمل حالياً على تأمين زيادة في الموارد المخصصة لدعم البلدان منخفضة الدخل أيضاً – عن طريق "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر".

ثالثاً، نواصل العمل على تعزيز نظام الحوكمة في الصندوق. وسمحوا لي أن أسهب في هذه النقطة قليلاً لأن شعور كل البلدان الأعضاء بأنهم في بيتهم بالفعل هو عامل أساسي لتحقيق فعالية مؤسستنا.

وللتذكرة، تمثل الإصلاحات التي قررها بلداننا الأعضاء في عام 2010 أهم تغييرات الحوكمة في تاريخ الصندوق. وهي تتضمن: زيادة حصص عضوية البلدان الصاعدة والنامية الديناميكية بنسبة 6% – بمجموع 9% منذ عام 2006، وضمان أن تكون كل بلدان مجموعة "بريك" ضمن البلدان العشرة صاحبة أكبر حصص في الصندوق، والتحول – للمرة الأولى – إلى نظام الانتخاب في اختيار كل أعضاء المجلس التنفيذي. أكبر عشرة مساهمين في الصندوق..

والخبر السار في هذا الخصوص هو أننا على وشك تحقيق الهدف. فقد تجاوزت الموافقات 70% من العدد المطلوب لتنفيذ زيادة الحصص، ووصلنا إلى عدد قريب للغاية من 113 بلداً، وهو العدد المطلوب لإقرار إصلاح المجلس التنفيذي – ونأمل أن نحقق هذا الهدف بحلول موعد الاجتماعات السنوية في طوكيو، كما أننا ندفع للوصول إلى 85% من القوة التصويتية، وهي النسبة التي نحتاجها لإصلاح المجلس.

وقد كان هدفنا أن نتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن مجموعة الإصلاحات الكاملة بحلول موعد الاجتماعات السنوية في طوكيو. ونحن نبذل كل جهد ممكن لمساعدة بلداننا الأعضاء على استكمال الإجراءات المطلوبة – إن لم يكن بحلول شهر أكتوبر ففي أقرب وقت ممكن بعدها.

إن الوعد الذي قطعه الصندوق بشأن مجموعة إصلاحاتنا المعنية بالحوكمة لعام 2010 هو وعد أنا عازمة على أن يفي به أعضاء الصندوق.

خاتمة: الوعد المشترك

تحدثت اليوم عن وعود مختلفة – قطعها صناع السياسات والبلدان والمؤسسات – بما فيها الصندوق. ولكن هناك وعد مشترك أيضا.

هو وعد بتوثيق التعاون الدولي لما فيه صالح الجميع. وعد بوضع المصلحة العالمية الواسعة فوق المصلح القومية الضيقة. وعد بالمساعدة على إعادة اليقين والثقة في المستقبل.

وفي هذا المقام، أعود إلى روبرت فروست الذي لم يكتب فقط عن "الوعد التي يجب الوفاء بها" وإنما أيضا عن "الطريق الذي لم يتم اختياره".

إن لدينا فرصة لاختيار الطريق الصحيح. طريق التعافي العالمي. ويجب أن نسير فيه معا.

شكرا لحسن استماعكم.